

لجنة تحقيق أممية: الاحتلال الصهيوني ارتكب جرائم ضد الانسانية بحق متظاهري غزة



الخميس 28 فبراير 2019 04:02 م

قالت لجنة الأمم المتحدة، للتحقيق في انتهاكات الاحتلال المرتكبة خلال "مسيرات العودة"، قرب حدود قطاع غزة، إن جنود الاحتلال، ارتكبوا انتهاكات، من الممكن أن تُشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، مطالبا الاحتلال الصهيوني بفتح "تحقيق فيها على الفور"

وأعلنت "لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، استنتاجاتها اليوم .

وجاء في التقرير، أنه "ما من شيء يبرر إطلاق إسرائيل الرصاص الحيّ على المتظاهرين".

ويركز التقرير على المظاهرات في قطاع غزة، التي تعرف بـ "مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار، والتي بدأت في 30 مارس 2018، للمطالبة بكسر الحصار عن قطاع غزة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلداتهم الأصلية"

وقابل الاحتلال الصهيوني المسيرات، بالقوة المفرطة، حيث قتل وجرح الآلاف من المتظاهرين السلميين

وفي مايو 2018، فوّض مجلس حقوق الإنسان، اللجنة، للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في سياق الاحتجاجات واسعة النطاق التي بدأت في 30 مارس 2018 في قطاع غزة

وتألّف اللجنة من سانتياغو كانتون (الرئيس) من الأرجنتين، وسارة حسين من بنغلادش، وبيتي مورونغبي من كينيا

وقال رئيس اللجنة، سانتياغو كانتون، في التقرير إن "اللجنة ترى أن هناك أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الجنود الصهاينة ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال مسيرات العودة الكبرى".

وأضاف: "من الممكن أن تُشكل بعض هذه الانتهاكات جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، وعلى إسرائيل أن تباشر التحقيق فيها على الفور"

وقال التقرير: "أطلق قناصة الجيش النار على أكثر من ستة آلاف متظاهر أعزل، على مدى أسابيع متتالية في مواقع الاحتجاجات على امتداد السياج الفاصل".

ولفتت اللجنة الأممية إلى انها "حققت في جميع حالات القتل التي وقعت في المواقع المخصصة للتظاهر على امتداد السياج الفاصل أيام الاحتجاج الرسمية".

وقالت: "شمل التحقيق الفترة الممتدة من بداية الاحتجاجات وحتى 31 ديسمبر 2018، وبلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا خلال التظاهرات في هذه الفترة 189 شهيد".

وأضافت: "خلصت اللجنة إلى أن قوات أمن الاحتلال قتلت 183 من هؤلاء المتظاهرين بالرصاص الحي، من بينهم خمسة وثلاثون طفلا، وثلاثة مسعفين وصحفيان يرتدي خمستهم (الصحفيون والمسعفون) زيا واضح الدلالة".

وتابعت: " وفق تحليل اللجنة للبيانات المتوفرة، فإن قوات الأمن "الإسرائيلية" أصابت بالرصاص الحي 6106 فلسطينيين، بجروح خلال تواجدهم في مواقع الاحتجاجات أثناء تلك الفترة، كما جرح 3098 فلسطينياً بشظايا أعيرة نارية وبرصاص معدني مغلف بالمطاط أو أصيبوا مباشرة بقتال الغاز المسيل للدموع".

وذكرت أن أربعة جنود صهاينة أصيبوا بجروح خلال هذه المظاهرات، وقُتل جندي صهيوني واحد في يوم الاحتجاجات ولكن خارج نطاق المواقع المخصصة للتظاهر

وقالت سارة حسين في التقرير: " لا شيء يبرر قتل أو جرح الصحفيين والمسعفين والأشخاص الذين لا يُشكلون أي تهديد مباشراً بالموت أو بإصابة الأشخاص الذين يحيطون بهم بجروح خطيرة، والأخطر من ذلك هو استهداف الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة"

وأضافت أن "حياة العديد من الشبان قد تغيرت إلى الأبد، فمئذ الثلاثين من مارس الماضي، تعرض 122 شخصاً من بينهم عشرون طفلاً إلى بتر أطرافهم"

ورأت اللجنة أن "هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن قنصاة الاحتلال أطلقوا النار على صحفيين ومسعفين وأطفال وأشخاص ذوي إعاقة، وهم على علم جليّ بكيونتهم"

**إطلاق نار متعمد

وجاء في تقرير اللجنة الأممية: " يعتبر إطلاق النار المتعمد على المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة بالأعمال العدائية - ما لم يكن ذلك دفاعاً مشروعاً عن النفس - جريمة حرب".

وأضاف: " رأّت اللجنة أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عناصر من قوات الأمن "الإسرائيلية"، في معرض ردهم على المظاهرات، قتلوا وجرحوا مدنيين لم يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية ولم يشكلوا تهديداً مباشراً".

وأكمل: " قد ترقى هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية".

**ليست إرهابية

وفتّت اللجنة الأممية الإدعاء الصهيوني بأن الاحتجاجات كانت غطاءً لـ(أنشطة إرهابية) لجماعات فلسطينية مسلحة

وأضافت: " رأّت اللجنة أن هذه التظاهرات مدنية الطابع ولها أهداف سياسية واضحة، وبالرغم من اتسام بعض الأعمال بدرجة كبيرة من العنف، خلصت اللجنة إلى أن هذه التظاهرات لم تمثل أي عمل قتالي أو عسكري".

وقالت عضو اللجنة بيتي مورونغي: " ستحيل اللجنة، في ملف سريّ، المعلومات ذات الصلة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان لاطلاع آليات العدالة الوطنية والدولية على هذه المعلومات، إن المحكمة الجنائية الدولية على اضطلاع بهذا الأمر"

ومع اقتراب تاريخ الذكرى السنوية الأولى لمسيرات العودة الكبرى في 30 مارس، دعا أعضاء اللجنة كافة الأطراف المعنية إلى التحلي بضبط النفس

وقالت اللجنة: " يجب ألا تتكرر عمليات القتل والتشويه التي جرت على نطاق واسع في 30 مارس الماضي حيث قُتل 18 شخصاً وجرح أكثر من 700 شخص بإطلاق النار، وفي 14 مايو حيث قُتل 60 شخصاً وجرح أكثر من 1100 شخص بإطلاق النار"

وقالت سارة حسين في التقرير: " إطلاق النار يجب أن يتوقف".

كما دعا عضو اللجنة سانتياغو كانتون الكيان المحتل إلى إجراء "تحقيق حيادي ومستقل على الفور، يتوافق مع المعايير الدولية في جميع عمليات القتل والإصابات المرتبطة بالاحتجاجات لتحديد ما إذا كانت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت".

ودعا كذلك حركة حماس، التي أطلق عليها اسم "سلطة الأمر الواقع في غزة" إلى "ضمان سلامة مسيرة العودة الكبرى كما هو مقرر لها أن تكون"

وأضاف كانتون: " اللجنة ترى هذه الاحتجاجات نداء استغاثة من شعب يائس، إن إسرائيل وسلطة حماس والسلطة الفلسطينية مسؤولون تجاه هذا الشعب، وتدعو اللجنة الاحتلال إلى رفع الحصار عن غزة، وتكرر دعوتها إلى هذه الأطراف الثلاثة إلى الالتزام بمسؤولياتها وتحسين الأوضاع المعيشية في غزة".

وأعلنت اللجنة أن التقرير سيُنشر بشكل مفصل، وسيُنطوي على "معلومات وقائعية وسياقية وتحليل قانوني، وسيُرفع هذا إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في 18 مارس 2019".

وبحسب توثيق مراكز حقوقية فلسطينية، من بينها مركزي الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد بلغت حصيلة الشهداء الذين قتلوا على يد جيش الاحتلال خلال مسيرات العودة منذ بدايتها في 30 مارس 2018 وحتى 22 فبراير الجاري، (190) شخصاً، من بينهم

(40) طفلاً، وسيدتين، و(8) من ذوي الإعاقة، و(3) مسعفين، وصحفيين اثنين □

كما أصيب نحو (14673) شخصاً، من بينهم (3128) طفلاً، و(653) سيدة، و(171) مسعفاً، و(148) صحفي □

ومن بين المصابين (7750) أصيبوا بالرصاص الحي، من بينهم (1433) طفلاً، و(151) سيدة □

**رد الاحتلال

من جانبها، رفض الكيان المحتل، النتائج التي خلصت إليها اللجنة الأممية □

وقال القائم بأعمال وزير الخارجية الصهيوني إسرائيل كاتس، في تصريح مكتوب: " أنتج مسرح عبث مجلس حقوق الإنسان تقريراً معادياً كاذباً ومتحيزاً ضد دولة إسرائيل".

وأضاف: " يستند التقرير إلى معلومات كاذبة، لم يتم حتى فحص الحقائق فيها، والغرض الوحيد منها هو تشويه الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والإضرار بحقها في الدفاع عن النفس ضد إرهاب منظمة قاتلة".

وتابع كاتس: " إسرائيل ترفض التقرير صراحة، ولا يمكن لأي جهة حرمان إسرائيل من حق الدفاع عن النفس وواجب حماية سكانها والحدود من الهجمات العنيفة".